Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

ندوة

الجوانب الاقتصادية في حياة الأنبياء عليهم السلام

يوم السبت ٢٠ صفر ١٤٢٥هـ الموافق ١٠ أبريل ٢٠٠٤م

التخصص وتقسيم العمل في حياة الأنبياء

دراسة مقارنة

إعداد

الدكتور/ إيهاب محمد يونس

الإدارة المركزية للتدريب الضريبي

مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٤٠٣٧٥١٤-٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١ - تليفاكس ٢٦١٠٣١٢

Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 4037514-2610308 - 2610311, TelFax: No. 2610312

www.SAKC.gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com

استهلال

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ..... وبعد فقد فرض موضوع المؤتمر " الجوانب الاقتصادية فى حياة الأنبياء" تساؤلا هاما ألا وهو لماذا هذا الموضوع فى هذا التوقيت ؟

إن إنعقاد هذا المؤتمر يعتبر إستجابة لحاجة النفس للعودة إلي الفطرة السليمة، وخاصة فى مجال المعاملات، فالواقع يشهد صراعاً شديداً بين القيم المادية الغربية التى أصبحت سائدة ليس على مستوى الأفراد فحسب، بل على مستوى دول العالم، والتى أدت فى النهاية إلي كثير من الأزمات الاقتصادية؛ وهنا يأتى البحث عن بديل يحقق الإستقرار والخير للجميع، وليس لفئات محدودة .

وإذا كان المركز يهتم بإظهار الجوانب المختلفة فى الاقتصاد الإسلامى فإن هذا الموضوع لا يخرج عن هذا السياق؛ فالرسالة المحمدية هى إستكمالا لرسالات الأنبياء السابقين، فهى تعبر عن وحدة المنهج الإسلامى ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها ﴾

لما كان ذلك فإننا قد آثرنا الإشتراك ببحث فى موضوع:

« التخصص وتقسيم العمل : دراسة مقارنة بحياة الأنبياء » آملين أن تكون مساهمة بسيطة فى إظهار الجوانب الاقتصادية فى حياة الأنبياء عليهم السلام، والله اسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يوفقنا إلي الخير .

مقدمـــــة

إن قضية الإنتاج أصبحت تلقى اهتماماً بالغاً ليس علـــى مســـتوى الـــدول أو القطـــاع الخاص فحسب بل على مستوى الأفراد أيضا؛ حيث أصبح كل فرد يسعى بشتى السبل لرفـــع كفاءته وزيادة إنتاجيته، وهنا تبرز قضية التخصص وتقسيم العمل، وأهميتها فى تعظيم المنفعة أو الربح المتحقق نتيجة هذا التخصص.

وقد ظهر هذا لمبدأ نتيجة الدعوه إلي تحرير التجارة، وبزعم تحقيق الخيـــر للجميـــع، وقد إزداد الإهتمام به خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإلغاء القيود غير الجمركيـــة؛ وقد تزعمت هذه الدعوة الدول الرأسمالية وشركاتها دولية النشاط؛ لتحقيق منفعتها فى ظل مـــا تتمتع به من قدرات مادية وتكنولوجية مقارنة بالدول النامية، ممـــا أدى إلـــي زيـــادة تـــدهور اقتصاديات هذه الأخيرة – بعد ما كانت تتمتع فى السابق بـــبعض المزايـــا – نتيجـــة إشـــتداد المنافسة الدولية.

ولما كانت الرسالات السماوية قد تكفلت بوضع المبادئ والقواعد التى يســـير عليهـــا الأفراد فى شئون حياتهم، فلم يكن موضوع العمل بعيداً عن ذلك؛ بـــل إن مبـــدأ التخصـــص وتقسيم العمل وضح جلياً فى حياة كثير من الأنبياء، والتى اتضح أنها كانت تقوم على أســـس ومبادئ روحية (دينية) بالإضافة إلي العناصر المادية المتعارف عليها . **وهنا تثـــور عـــدة تساؤلات :**

- ماالمقصود بالعمل المنتج ؟ وبالتالي مامفهوم مبدأ التخصص وتقسيم العمل ؟
- ما أصل مبدأ التخصص وتقسيم العمل ؟ وما مدى تحققه فى حياة الأنبياء ؟
- ما الغاية من دعوة الدول المتقدمة حاليا إلي ضرورة التخصص وتقسيم العمل ؟
- ما مزايا التخصص وتقسيم العمل ؟ وما عيوبه؟ ماحدود التخصص وتقسيم العمل .

للإجابة عن هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى سوف تثار أثناء البحث؛ فإننا سوف نقسم الدراسة إلي المطالب التالية :

المطلب الأول : مفهوم التخصص وتقسيم العمل .

المطلب الثاني : تطبيقات التخصص وتقسيم العمل .

المطلب الثالث : تقدير التخصص وتقسيم العمل .

المطلب الرابع : حدود التخصص وتقسيم العمل .

المطلب الأول

مفهوم التخصص وتقسيم العمل

إن الإنتاج باعتباره أى نشاط يؤدى إلي وجود منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل أو زيادة هذه المنفعة، إنما هو محصلة عناصر أربع وهى : الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال والتنظيم، ويحتل عنصر العمل أهمية خاصة باعتباره حلقة الوصل بين العناصر الأخرى، والذى يؤدى إلي تحقيق النتيجة النهائية ألا وهى خلق المنفعة أو زيادتها، وهنا تبرز قضية التخصص وتقسيم العمل كأحد العوامل الهامة التى تؤدى إلي تحقيق هذه النتيجة على خير وجه.

لما كان ذلك فإننا سوف نشير بداية إلي المقصود بالعمل المنتج ثم نعرض لماهية التخصص وتقسيم العمل، ثم لتطوره التاريخى وتطور الفكر الاقتصادي بشأنه، وذلك كله فى إطار ماورد فى حياة الأنبياء عليهم السلام وما ورد في الفكر الاقتصادي الوضعى.

أولا: ماهيـــة العمل :

يرى آدم سميث أن العمل المنتج هو العمل الذى يكون من نتيجته إنتاج سلعة جديدة أو إضافة جديدة إلي السلع القائمة، كما اشترط لكى يكون العمل منتجاً أن تكون له آثار طويلة بحيث تبقى الإضافة التى تم إضافتها بعد إنتهاء العمل، ولا تفنى بمجرد إنتهائه، كما أنه يرى أن الأشخاص الذين يعيشون على نتاج عملهم يقدمون عملا غير منتج، حيث يشترط الحصول على أجر[1].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على السلع المادية فقط دون الخدمات، والتى أصبح لها دور كبير فى إشباع الحاجات البشرية المتعددة التى أصبحت من الكثرة بحيث لا تفى السلع المادية وحدها بإشباع تلك الحاجات، وهذا ما يذهب إليه الفكر الاقتصادي الإسلامى حيث يرون أن العمل المنتج هو المجهود الذى يبذله الإنسان لخلق المنفعة أو زيادتها سواء كان هذا العمل يدويا كالزراعة أو الصناعة أو عقليا مثل عمل الطبيب أو المدرس[2].

---

١) د. عمر عبد الحى البلى : محاضرات فى مبادئ الاقتصاد، بدون دار نشر، ٩٦ /٩٧ ص ١٨٢ ومابعدها
د. أحمد جمال الدين موسى : مبادئ الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية،٢٠٠٣، ص ١٨٢

٢) د. محمود محمد نور : اقتصاد الإسلامى، أسس ومبادئ، الجيزة، مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٨، ص ١٢٦

وبالتالي فإننا نرى أن العمل المنتج هو ما يؤدى إلي خلق المنفعة أو زيادتها سواء كان المنتج سلعة مادية أو خدمات، وسواء تم الحصول على مقابل أو لم يحصل لأن من يقوم بعمل لنفسه فإنه يكون قد إدخر المقابل الذى كان سيحصل عليه الآخرين عند قيامهم بهذا العمل.

قـــوة العمـــل:

تتحدد قوة العمل بعنصرين أساسيين الأول : عدد الأفراد القادرين على العمل، الثاني: الكفاءة الإنتاجية للعمال. بالنسبة للعنصر الأول فإنه يتـــأثر بعوامـــل كثيـــرة منهـــا عوامـــل ديموجرافية (سكانية) سواء تمثلت فى حجم السكان أو توزيعهم حســـب النـــوع ..... الـــخ، وعوامل بيئية مثل عادات المجتمع وتقاليده من حيث اقبال المرأة على العمل أو الإحجام عنـــه ... الخ، أو من حيث التشريعات القائمة والخاصة بإشتغال الصغار .... الخ.

أما بالنسبة للعنصر الثاني وهو الكفاءة الإنتاجية للعمال، فبالإضافة إلي ما يتزودون به من عدد وأدوات رأسمالية نجد أن هناك عوامل آخرى مثل فرص التخصص وتقســـيم العمـــل المتاحة لهم .

وسوف تركز الدراسة على هذه النقطة الأخيرة .

ثانيا : ما هية التخصص وتقسيم العمل :

لما كانت حاجات الإنسان متعددة ومتجددة، وهو يعجز عن الوفاء بها جميعـــاً؟ لـــذلك بدت الحاجة إلي الاجتماع البشرى ونشأة المدينـــة وتقســـيم العمـــل بـــين الأفـــراد وظهـــور التخصصات المختلفة.

فتقسيم العمل هو الأساس الذى يقوم عليه مبدأ التخصص الإنتاجى، ويقصـــد بتقســـيم العمل تجزئة العملية الإنتاجية، بحيث يقوم بها عدد من الأفراد الذين يتمتعون بمزايـــا خاصـــة تجعل الفرد منهم قادراً على أداء العمل بكفاءة عالية، وبالتالي يتم إنجاز العملية الإنتاجية فـــى وقت قصير، ولما كان التخصص يقوم على أساس اختلاف المواهـــب والقـــدرات الطبيعيـــة للأشخاص فإنه يساعد على إبرازها وتنميتها[٣].

---

٣) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا : أصول الإدارة العامة، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٣٩٩٣ ص ٢٩٨

د. عبد الفتاح قنديل د. سلوى سليمان : مقدمة فى علم الاقتصاد، دار النهضـــة العربيـــة، ١٩٩٤/٩٣ ص ٢٧٦

ثالثاً: أصل التخصص وتقسيم العمل :

إن المتفحص في الكون بنظرة متعمقة يجد أن مبدأ التخصص وتقسيم العمل هو أصل من الأصول التى يقوم عليها هذا الكون، فالمخلوقات المتعددة تؤكد هـذا، فهنـاك السـموات والأرض، الليل والنهار، والشمس والقمر، النبات، الحيوان، البحار، الأنهار ... الـخ. وفـوق ذلك فالجنس الواحد من هذه المخلوقات تتعدد أصنافه، وبالتالي تتعدد منتجاتـه واسـتخداماته فهناك أنواع عديدة من النبات وكذلك الحيوان ... الخ

فالخالق سبحانه وتعالي وضع نظاما للكون يسير عليه وجعل لكل مخلـوق دور يقـوم به، والقرآن الكريم يحفل بكثير من الآيات التى توضح ذلك ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُـدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، فالشـمس لهـا دور والقمـر كذلك ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبأ١٠-١١] فالليـل للسـكن والراحـة والنهار للسعى والعمل.

كذلك اختلاف الأنبياء وتفضيل بعضهم على بعض قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُـلُ فَضَّـلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَـرْيَمَ الْبَيِّنَـاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَـذْبٌ فُـرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ.... ﴾ [فاطر: ١٢] ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّـا فِـي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦].

﴿ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَـرَابٌ مُخْتَلِـفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٦٩].

ومن ثم يتضح أن التخصص هو سنة طبيعة جبل الله عليها بعض الخلائـق وجعلهـم يؤدون بعض الأعمال، وهى دعوة لبنى البشر أن يقوموا بتنظيم أعمالهم وأن يتعـاونو فيمـا بينهم حتى يقوموا باعمار الأرض ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا....﴾ [هود: ٦١].

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

رابعاً: التخصص وتقسيم العمل والتطور التاريخى:

إن التخصص وتقسيم العمل ارتبط بحياة الإنسان منذ بدايتها، حيث كان الإنسان يعتمد على نفسه فقط فى الوفاء بإحتياجاته سواء من حيث المأكل أو الملبس أو المسكن فى إطار قلة الموارد المتاحة؛ لذلك اتسمت حياته بعدم الاستقرار نظراً لإنتقاله من مكان لآخر بحثـاً عمـا يحتاج إليه.

ومع مرور الزمن ومعرفة الإنسان لشواطئ الأنهار والوديان بدأ في الإستقرار وتكوين الجماعات المختلفة، وفى هذه المرحلة عرف الزراعة، لكن فى ذات الوقت يحتاج إلى الحرف والصناعات الأخرى، وهنا بدت الحاجة إلى التخصص حيث وجد أنه من الأفضل أن يتخصص الإنسان فى إنتاج معين يؤده على خير وجه تاركاً الأنشطة الأخرى لأشخاص آخرين يتخصصوا فيها.

كان نتيجة هذا التخصص وجود نظام للمبادلة، بحيث يستطيع كل فرد أن يبادل السلع أو المنتجات الزائدة عليه بسلع أو منتجات أخرى يحتاجها، ولقد كانت المقايضه أول نظام للتبادل، حيث يقوم الفرد بمقايضة سلعة بأخرى، ولما كانت رغبات المتبادلين غير متوافقة، كما أن كثيراً من السلع لم يكن يقبل التجزئه، والأسواق تتسم بعدم الإستقرار؛ لذلك لم ينجح نظام المقايضة فى الوفاء بحاجات الأفراد المتعددة والمتجددة.

وقد ترتب على ذلك البحث عن بديل آخر فكان التوصل إلى معرفة النقود واستخدامها فى التبادل والتى تجنبت، عيوب المقايضة، ومن ثم فقد أتاحت النقود الفرص لمزيد من التخصص الدقيق خاصة فى ظل تجمع الأفراد وتكوين المدن المختلفة.

وفى الوقت الحاضر نجد أن الفرد لا يتخصص فى إنتاج سلعه واحده فحسب، بل يتخصص فى جزء ضئيل من أجزاء العملية الإنتاجية، ومن ثم فهناك نوعين من التخصص، الأول: هو التخصص فى إنتاج سلعه معينه دون غيرها، الثاني: التخصص فى جزء من العمليه الإنتاجية التى يمر بها إنتاج السلعة[4].

خامساً: التخصص وتقسيم العمل وتطور الفكر الاقتصادي:

نعرض هنا لمبدأ التخصص وتقسيم العمل فى الفكر الاقتصادي المتلاحق بدءاً من الفكر الاقتصادي الإغريقى مروراً بالفكر الاقتصادي العربى فى عصر الدولة الإسلامية، ثم التجاريون وأخيراً المدرسة التقليدية والتقليدية الحديثة.

١ــ الفكر الاقتصادي الإغريقى :

يرتبط تقسيم العمل لدى المفكرين الإغريق وفى مقدمتهم أفلاطون وأرسطو بتقسيم المجتمع إلي فئات ثلاث، وهم الحكام والمحاربين والمنتجين، ويرى أفلاطون أن المواطنين يقتصرون على الفئة الأولى والثانية فقط دون الفئة الثالثة وهم المنتجين الذين لايستحقون أن

٤) د. عبد الفتاح قنديل ود. سلوى سليمان : المرجع السابق ، صـ ٢٧٦ .
د. عمر عبدالحى البيلى : المرجع السابق، صـ ٢٠٦ & ٢٠٩ .

يطلق عليهم مواطنين، وإن كان المجتمع فى حاجة إلي أعمالهم، سواء كانت الزراعة أو الصناعة أو غيرها، بينما يرون أن العبيد لايكاد ينظر إليهم على أنهم آدميين أو من طائفه البشر.

كما أنهم لايرون إمكانية أن يتحول الشخص من أحد الفئات إلي الفئة الأخرى، فالذى يولد ليكون حذاء يجب أن يقتصر على صناعة الأحذية، ولمن ولد ليكون نجاراً أن يقتصر على النجاره وإن كان أرسطو يتفق مع أفلاطون فيما سبق الإ أنه يختلف معه فى شيوعية النساء والأولاد وكذلك مذهب شيوعية المال لدى أفراد الفئة الأولى والثانية لأن ذلك يؤدى إلى انتشار الفساد(٥).

٢ــ الفكر الاقتصادي الإسلامى:

لقد كان الفكر الاقتصادي الإسلامى أكثر تقدما من الفكر الإغريقى فى مسألة تقسيم العمل، حيث لم يقف على التقسيم الجامد معتمدا على تقسيم فئات المجتمع إلي فئات معينة، بل قدم تبريراً مقبولا لتقسيم العمل. فقد أوضح الفضل الدمشقى أن حاجات الإنسان المتعددة والمتجددة هى المبرر الأساسي للتخصص وتقسيم العمل، فهو يحتاج إلى منزل مبنى وثوب منسوج وغذاء مزروع أو مصنوع وحاجته عند المرض إلى أدوية .. إلخ. ولما كان الإنسان يعجز عن الوفاء بتلك لحاجات المختلفه فقد بدت الحاجة إلى الاجتماع البشرى ونشأة المدينة وتقسيم العمل بين السكان وظهور التخصصات المختلفة(٦). ويرى ابن خلدون أن تطور السكان وتطور العمران يفرضان على المجتمع التخصص وتقسيم العمل؛ لأن الفرد لايستطيع الوفاء بحاجاته المختلفة وبالتالي فالأفراد متعاونون فيما بينهم، فهذا الاجتماع بينهم يؤدى إلى التخصص وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

وإذا كان كل من أفلاطون وأرسطو يتمسكان بالتقسيم الجامد للعمل على أساس فطرى، فإن ابن خلدون يرى أن تقسيم العمل يقوم على أساس التعليم واكتساب الخبرات فى

---

٥) د. أحمد جمال الدين موسى : المرجع السابق صـ ٦٧ ــ ٧٠ .

٦) أبو الفضل جعفر الدمشقى: كتاب الإشارة إلي محاسن التجارة ، مطبعة المؤيد ١٢١٨هـ صـ ٤ــ٥، ونص الكتاب موجود كملحق لكتاب السيد محمد عاشور: دراسة فى الفكر الاقتصادى العربى، القاهرة، دار الاتحاد العربى للطباعه ١٩٧٣ مشار إليه لدى د. أحمد جمال الدين موسى: المرجع السابق، ص ٩٤.

الحرفه أو المهنه، فإذا ما أجاد هذه الحرفه قل أن يجيد بعدها شئ آخر، وهنا يرى ابن خلدون ضرورة التخصص سواء فى الحرف العملية أو الفنية أو فى المسائل الفكريه والعلمية(٧).

ويقول الراغب الأصفهانى « لما أحتاج الناس بعضهم إلى بعض سخر الله كل واحد من كافتهم لصناعة ما يتعاطها، وجعل بين طبائعهم وصنائعهم مناسبات خفية وإتفاقات سماوية، يؤثر الواحد بعد الواحد حرفة من الحرف ينشرح صدره بملابستها، وتطيعه قواه بمزاولتها، فإذا جعل إليه صناعة أخرى فربما وجد مبتلداً أو مبترماً بها(٨).

٣ـ التجاريون (الماركنتليون)

شهدت القرون الوسطى تحولاً كبيراً فى نشاط السكان الأروبيين حيث بدأ التحول إلى نشاط الصناعة والتجارة بدلاً من الزراعة، وقد رحب التجاريون بذلك؛ لأن التجارة فى رأيهم أفضل الأعمال، حيث تجرى الصناعة والزراعة من أجلها؛ ولذلك نجدهم يؤيدون زيادة النسل لأن ذلك يؤدى إلى تقليل نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح، كما أنهم لايعارضون تشغيل الأطفال بل يرحبون به ويدعون إليه(٩).

٤ـ المدرسة التقليدية (الكلاسيكيه) والتقليدية الحديثة :

ارتبط موضوع التخصص وتقيسم العمل إلى حد كبير بنظريات التبادل التجارى، حيث يرى آدم سميث أن نمو ثروة الأمم يتعلق بدرجة كبيرة بتقيسم العمل وتطوره، فكلما كانت الدولة غنيه ومتقدمه كاما دفع ذلك إلي التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد، لذلك يرى أن أكبر قيد يحد من تقسيم العمل هو ضعف السوق وقلة الطلب(١٠).

---

٧) مقدمة ابن خلدون: طبعة دار الشعب القاهرة ١٩٧٠م، صـ ٣٦ ، ٤٠ ، مشار إليه د. أحمد جمال الدين صـ ١٨٠ .

٨) الحسين الراغب الأصفهانى : الذريعة إلى مكارم الشريعة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ، (١٩٨٠م) صـ ٢٠٣ مشار إليه د. رفيق يونس الحصرى فى الفكر الإسلامى قراءات فى التراث ، جدة، مركز النشر العلمى ، جامعة الملك عبدالعزيز ، ١٩٩٩ ، صـ ١٠٧.

٩) د. أحمد جمال الدين موسى : المرجع السابق، صـ ١٩٣، ١٤٠

د. السيد عبد الخالق: الاقتصاد الدولى والسياسات الاقتصادية الدولية ، المنصورة مكتبة الجلاء الجديدة، ٩٧/٩٦ ، صـ ٥٤

10) Specialization, Firms and markets : The division Of Labour between and with Law Firms, http : ilideas . re pecorg / p / ceprdp Harnessing The forces Of Glo BaliZation http : // www.fin.gc.ca/news99-084-2e - html

ويركز سميث بصفة أساسية على تقسيم العمل فى الوحدة الإنتاجية الواحدة؛ لذلك فقد وضع نظرية النفقات المطلقة فى التبادل الدولى، والتى يرى من خلالها ضرورة تعميم مزايا التخصص وتقسيم العمل على مستوى دول العالم، حيث تختص كل دوله فى إنتاج السلعة التى تتمتع فيها بميزة مطلقة وتقوم بتصديرها للخارج، ثم تستورد السلع التى لاتتمتع فيها بميزة مطلقة، وجاء ديفيد ريكارد ومن خلال نظرية النفقات النسبية، ثم جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية.

بعد ذلك جاءت المدرسة التقليدية الحديثة، ومنها هابرلر من خلال نظرية الفرصة البديلة، ثم جاء هيكشر ــ أولين ونظرية وفرة عوامل الإنتاج، تبعه ستافان ليندر من خلال مفهوم الطلب الممثل، مروراً ببوزنر ــ فيرنون من خلال ميزة التفوق التقنى وأخيراً جونسون من خلال المفهوم الدنياميكى للتبادل الدولى، وقد ركزت هذه الأفكار والنظريات على التخصص وتقسيم العمل فى تفسيرها للتبادل الدولى سواء كان ذلك صريحاً أو ضمنياً[١١].

يتضح مما سبق أن التخصص وتقسيم العمل مبدأ أصيل وضعه الله منذ بدء الخلق، وقد مر هذا المبدأ بالتطور خلال العصور المختلفة، كما اختلفت نظرة الفكر الاقتصادى تجاه هذا المبدأ من حيث أسبابه ودوره ... الخ . هنا يأتى التساؤل هل وجد هذا المبدأ فى حياة الأنبياء عليهم السلام أم لا ؟ هذا ما فسوف نجيب عليه فى المطلب التالي .

---

١١) د. أحمد جمال الدين موسى : العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنميه، المنصورة ، مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٩م، ص ــ ٩ ــ ٣٨ .

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦-٩٧] ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

٢- التخصص وتقسيم العمل في قصة يوسف عليه السلام:

إن من أبرز التطبيقات على التخصص وتقسيم العمل قد وردت في قصة يوسف عليه السلام مع ملك مصر ما ظهرت براءته مما نسب إليه، واتضح له كمال علمه وتمام عقله ورأيه السديد، حيث أمر بإحضاره ليجعله من خاصته ومن أكابر دولته وأنه ذو مكانة وأمانة، هنا طلب يوسف عليه السلام أن يوليه خزائن مصركلها لما يتوقع حدوث الخلل فيها بعد إنتهاء سنوات الخصب، وقد خبر الملك أنه حفيظ أى قوى على حفظ ما لديه أمين عليه، عليم بما يضبط الأشياء ويصلح أحوال الناس ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ * قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٤-٥٥].

وهنا نلاحظ الآتي:

- أنه يجوز طلب الولاية لمن علم لنفسه الأمانة والكفاءة.
- أنه يجب على كل فرد أن يظهر ما لديه من قدرات؛ حتى يستفيد منها الجميع.
- يجب على ولى الأمر إتاحة الفرصة لجميع الأفراد لإظهار قدراتهم وكفاءتهم، وذلك بتوليتهم الأعمال المناسبة.
- برغم أن القاعدة هي حرية الناس في إختيار الأعمال إلا إنه يجوز للدولة في حالات معينة أن تكلف الشخص بأداء عمل أو مهام خاصة إذا ما توافرت لديه القدرات اللازمة لأداء هذا العمل(١٣).

٣- التخصص وتقسيم العمل في قصة موسى عليه السلام:

إن قصة موسى عليه السلام تحفل بكثير من التطبيقات العملية لمبدأ التخصص وتقسيم العمل نعرض لبعض منها كما يلى:

---

١٣) الشيخ محمد الغزالي الإسلام والطاقات المعطلة، نهضة مصر، ١٩٩٨، ص٤٤.
- د. عبد الهادي النجار: الإسلام والاقتصاد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣،ص ٣٠-٣١.
- ابن كثير: المرجع السابق، ص ٢٤٧ .

* طلب موسى عليه السلام من الله تعالى أن يرسل إلي هارون معه لأنه أفصح منه لسانا، ولكي يعضده ويقويه في الدعوة عندما أمره الله بالذهاب إلى فرعون وقومه ليأخذوا بني إسرائيل، وقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تتحدث عن ذلك قال تعالى ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ*قَوْمَ فِرْعَوْنَ ألا يَتَّقُونَ*قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ* وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾ [الشعراء: ١٠-١٣] ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤]. ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي* وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه ٢٩-٣٢].

ونلاحظ أن موسى عليه السلام اعترف بما لديه من قصور في جانب الفصاحة؛ ولذلك طلب الإستعانة بأخيه؛ وذلك حتى يؤديا العمل على خير وجه، ويستفاد من ذلك أنه يجب على الشخص ألا يقدم على عمل لا يستطيع إجادته ويترك الفرصة لغيره ممن تتوافر فيه الكفاءة المطلوبة لهذا العمل.

* ذهاب سيدنا موسى إلي الخضر عليه السلام ليتعلم منه عندما سأله بني إسرائيل عن أعلم أهل الأرض فقال أنا، فعتب الله عليه وأخبره أنه يوجد من هو أعلم منه وبينه له، فذهب موسى عليه السلام إلي الخضر ليتعلم منه وقيل أنه سافر شهورا حتى وصل إليه قال تعالى ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا*قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا*قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا*وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا*قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٥-٦٩]. ويستفاد من هذه القصة أنه يجب على الإنسان ألا يكتفي بما لديه من علم أو قدرات بل يجب عليه السعي نحو الإستزادة حتى لو تطلب ذلك تحمل المشقات والسفر.

* قصة موسى عليه السلام مع سيدنا شعيب، وذلك عندما طلبت منه إحدى ابنتيه أن يستأجره لأنه قوي لما رأته عندما سقى لهما، وكذلك أمانته عندما جاءت إليه لتخبره طلب أبيها له، وهنا عرض عليه سيدنا شعيب أن يزوجه إحدى أبنتيه على أن يقضى معه ثماني سنوات أو يتمها عشر فقبل موسى عليه السلام، قال تعالى ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَاأَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].

ومن الدروس المستفادة هنا أنه يجب إختيار الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط التى تؤهله لأداء العمل على خير وجه، ولذلك قد أوضحت ابنة شعيب عليه السلام أسباب تزكيته للعمل لما يتوافر فيه من قوة وأمانة.

٤- التخصص وتقسيم العمل في قصة سليمان عليه السلام:

يأتي حوار سليمان عليه السلام مع الملأ من أجل إحضار عرش بلقيس ملكة سبأ تطبيقا آخر على مبدأ التخصص، حيث اتضح أنه قد إختار لأداء هذا العمل أكفء العاملين، والذي تتوافر لديه القدرات التي تؤهله إلي إنجاز العمل في أقصر وقت، قال تعالى: ﴿قَالَ يَاأَيُّهَا الْمَلأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ*قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ*قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٣٨-٤٠].

ثانياً: تطبيقات التخصص وتقسيم العمل في حياة الرسول ﷺ :

لقد وردت في حياة الرسول ﷺ كثيراً من المواقف التي تبين تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل نذكر منها :

١ـ إختيار قريش لرسول الله لحفظ الأمانات لما وجدوه من الصدق والأمانة حتى أنهم أسموه بالصادق الأمين بالرغم من أنهم لم يؤمنوا بدعوته .

٢ـ إختيار الرسول ﷺ لعلي بن أبى طالب لينام مكانه ليله الهجرة وليرد الأمانات إلي قريش، وكان إختيار الرسول لعلي لما يتوافر فيه من الشجاعة والأمانة .

ـ كذلك فى الهجرة عندما إستعان الرسول ﷺ بدليل للطريق من غير المسلمين لمهارته ومعرفته بالطرق ومسارتها. وهنا درس مستفاد بجواز الأستعانة بغير المسلمين طالما أن هناك خبرة أو كفاءة يستفاد بها، بل إنه يجب على المسلمين معرفة ماتوصل إليه غيرهم والاستفاده به من باب ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ـ إسناد الأذان إلى بلال بن رباح بعد رؤيا الإذان تبعا لما يتميز به من قوة ومن جمال فى الصوت، بالرغم من أن عمر بن الخطاب كان أحد الذين رأو رؤيا الأذان .

ـ كذلك إختيار عبدالله بن مسعود لقراءة القرآن تبعا لما يتميز به من حسن وجمال القراءة.

ـ إختيار أسامه بن زيد لقيادة الجيش رغم صغر سنه حيث أنه كان فى الثامنه عشر من عمره إلا أن الرسول ﷺ وجد فيه من القوة والشجاعة مايؤهله إلي قيادة الجيش، ولما توفى الرسول عليه الصلاة والسلام قبل أن يخرج الجيش، أخرجه أبوبكر الصديق ﷺ وترك أسامه فى قيادة الجيش، بل إنه استأذن منه أن يبقى له عمربن الخطاب يعاونه فى أمور الخلافة.

ـ إختيار أبى بكر للصلاة بالمسلمين عندما كان الرسول عليه الصلاة والسلام مريضا، وكان ذلك مؤشرا لإختياره خليفة للرسول ﷺ بعد وفاته[١٤].

ثالثاً: تطبيقات التخصص وتقسيم العمل فى الاقتصاد الوضعى المعاصر :

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمعروفة باسم جات ١٩٤٧ أحد الخطوات فى الدعوة إلي التخصص وتقسيم العمل، حيث جاءت امتداداً لنظريات التبادل التجارى التى وضعتها المدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الحديثة، والتى كانت تدور حول فكرة التخصص وتقسيم العمل، وذلك من خلال الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية. وقد أبرمت هذه الاتفاقية فى محاولة إلى الاستفادة بما تم التوصل إليه فى إتفاقية بريتون وودز، والتى أنشأت كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد اتضح الهدف الذى سعت إليه الدول المتقدمة من تحرير التجارة وهو الاستفادة من إتساع السوق، حيث كان لديها من الإمكانات والقدرات مايعجز السوق المحلى عن استيعابه.

وقد أخذ تطبيق إتفاقية الجات عدة مراحل، وذلك من خلال عدة جولات وأخذت تعقد تباعاً حيث كانت البداية بجنيف عام ١٩٤٧، ونالت جولة أوروجواى الجولة الثامنة والأخيرة اهتماماً كبيرا حيث كان من أهم إنجازاتها هو إنشاء منظمة التجارة العالمية، التى تم التوقيع على إتفاقية إنشائها فى إبريل ١٩٩٤، وبدأ تنفيذ الاتفاقية فى أول يناير ١٩٩٥م. وقد أوجبت هذه المنظمة تحرير التجارة العالمية وإلغاء القيود غير الجمركية والاعتماد فقط على التعريفة الجمركية والعمل على تخفيضها، ولما كانت الدول المتقدمة مؤهلة لذلك بما لديها من إمكانات وقدرات تؤهلها للمنافسة فقد منحت الدول النامية عشر سنوات لتوفيق أوضاعها تنتهى فى أول يناير ٢٠٠٥م.

وقد اعتمدت الدول الكبرى فى دعوتها إلي تحرير التجارة إلى ضرورة التخصص وتقسيم العمل الدولى، بحيث تستفيد كل دولة بما لديها من مزايا تؤهلها للمشاركة بنصيب فى التجارة الدولية، وكان ذلك أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة. إلا أن هذا الهدف بالإضافة إلى الأهداف الأخرى لم تلق استجابه للتطبيق العملي من جانب الدول المتقدمة، برغم عقد المؤتمرات المتتابعة للمنظمة بدءاً من المؤتمر الأول بسنغافورة (ديسمبر ٩٦) ثم المؤتمر

---

١٤) القى أبى بكر العربى: العواصم من القواصم فى تحقيق مواقف الصحابه بعد وفاة النبى ﷺ، وزارة الشئون الإسلامية، المملكة العربية السعودية. ١٤١٨هـ ، صـ٤١ ، ٤٢ .

الثاني بجنيف (مايو ١٩٩١) فالثالث بسياتل (نوفمبر ٩٩) مرورا بالمؤتمر الرابع فى الدوحة وأنتهاء بالمؤتمر الخامس فى المكسيك، حيث فشلت هذه المؤتمرات بالتابع فى التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء سواء كانت بين الدول النامية والمتقدمة أو بين هذه الأخيرة بعضها مع البعض.

وكانت الولايات المتحدة أحد الأسباب الرئيسية فى فشل تلك المؤتمرات، حيث تريد فرض موضوعات معينة من أهمها فرض معايير خاصة بالعمل مع التهديد بتوقيع عقوبات اقتصادية على الدول غير الملتزمة بتلك المعايير. ويتضح الهدف من إدماج هذه المعايير فى اتفاقيات التجارة وهو الإضرار بالدول النامية التى تتمتع بميزة العمالة الرخيصة؛ ومن ثم فهذه المعايير تتعارض تعارضاً واضحاً مع فكرة مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فإذا كان لدى الدول النامية ميزة العمالة الرخيصة فيجب أن نكفل لها هذه الميزة لا أن نحرمها منها .

لكن هذه الدعوات كلها لمصلحة الدول المتقدمة وشركاتها وبما يحقق مصالحها فقط، و خير مثال على ذلك الدعوة التى نشرت فى صحيفة النيويورك تايمز والتى تقول ((لا تشتروا القطن المصرى لأن الأطفال الصغار هم الذين يجنوه)) ولايخفى للغاية من هذه الدعوة[١٥].

وقد ساعد على ذلك قوة الشركات متعدية الجنسية، التى تبنت تفكيك العملية الإنتاجية وتدويلها بما لديها من قوة اقتصادية تستطيع من خلالها فرض نفوذها على كافة الأطراف، بدءا من دولها مروراً بالمنظمات الدولية وإنتهاءً بالدول النامية التى تعتبر حقلاً خصباً لتعظيم أرباح هذه الشركات، إذ أن هذه الأخيرة تأخذ أكثر مما تقدم للدول النامية، حيث تقوم بتحويل أرباح كثيرة تفوق حجم رءوس الأموال المستثمرة فى هذه الدول[١٦].

ورغم ذلك لم تتوانى الدول المتقدمة وفى مقدمتهم الولايات المتحدة فى الدعوة إلى التخصص وتقسيم العمل الدولى وتدويل العمليه الإنتاجية من أجل زيادة المنفعة الدوليه، ولكن ذلك لمصلحه شركات تلك الدول التى أثرت تأثيراً واضحاً على تقسيم العمل الدولى، فقد سيطرت هذه الشركات على أكثر من ثلثى التجارة الدولية للسلع والخدمات، وقد أدى ذلك إلى تغيير نمط تصدير رأس المال حيث بدأ التركيز على تصديرة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة

١٥) د. أحمد جويلى : الأعراق بين التحرش والشفافيه ، ندوةالأهرام الاقتصادي ، ع ١٥٠٨ ، ١٩٩٧/١٢/١.

١٦) د. أحمد جمال الدين ، ٩٩،ص ٢٠٢ــ ٢٠٩

وليس للدول النامية كما كان من قبل، بل قد لجأت لأساليب أخـرى منهـا إسـتغلال العمـل الرخيص فى البلدان النامية لإقامة صناعات تقوم بتصديرها.

ورغم أن من أهداف منظمة التجارة العالمية تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية إلـى الدول النامية لتؤهلها للإندماج فى النظام العالمى إلا أن الدول المتقدمة نجدها تفرض حظراً ما على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية بل وتطالبها بفتح أسواقها، وفى المقابل تمنـع عنها ما يمكن أن يساعدها فى التنمية الاقتصادية، كما أنها تعتمد على مشروعات قائمـة فـى البلدان دون إقامة مشروعات جديدة، كما تلجأ إلـى التعاقـد مـن البـاطن للإسـتفادة بتلـك المشروعات[١٧] فالمفهوم الحالي للتخصص وتدويل العملية الإنتاجية لـيس إلا مرحلـة مـن مراحل استغلال ونهب مقدرات الدول النامية لمصلحة الدول المتقدمة، فهل للتخصص وتقسيم العمل مزايا تترتب عليه غير الآثار السلبيه؟ هذا ماسوف نبيه فى المطلب التالي

١٧ ــ د. فؤاد موسى: مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٠، ص ٣٧.
ــ د. رضا عبدالسلام: محددات الاستثمارات المباشر فى عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل مـن شـرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر رسالة دكتوراه؛ جامعة التـر، المملكـة المتحـدة، ٢٠٠٢، صـ٩٨.

المطلب الثالث

تقدير التخصص وتقسيم العمل

استند المؤيدون للتخصص وتقسيم العمل إلي العديد من الإيجابيات التي يرون أن التحصص كفيل بتحقيقها، بينما يرى المعارضون للتخصص أن له سلبيات، ومن ثم فإننا نعرض أولا لإيجابيات التخصص ثم لسلبياته.

أولا: إيجابيات (مزايا) التخصص وتقسيم العمل:

فضلا عن أن التخصص يؤدي إلي إتساع السوق، وبالتالي إستفادة جميع الأطراف [١٨]، فإنه يؤدي إلي الإيجابيات الآتية.

١- إتاحة الفرصة لكل فرد أن يتخصص في الفرع الذي يتفق مع قدراته وميوله الطبيعية، فمن المتعارف عليه أن هناك اختلاف في قدرات الأفراد وميولهم بعضهم البعض، فبعض الأفراد لديه الاستعداد للقيام بالأعمال اليدوية، أو العضلية التي تحتاج إلى جهد كبير، والبعض الآخر يفضل الأعمال الآلية...الخ. ولاشك أن تخصص كل فرد في المهنة أو الحرفة التي تتفق مع قدراته وميوله الطبيعية يؤدي إلى زيادة إنتاجه أكثر مما لو اسند إليه عمل آخر.

٢- يؤدي التخصص إلى القضاء على البطالة المقنعة؛ مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية.

٣- يؤدي التخصص في جزء من العملية الإنتاجية وقضاء كل الوقت في ممارسة هذه العملية إلى اكتساب المزيد من الخبرة والمهارة، بحيث يؤدي إلى تعرفهم على أسرارها، والذي يدفعهم إلي الاختراع وتطوير الأداء، لأنه بمعايشة النشاط يستطيع التعرف على وجه القصور فيه، كما يمكنه التعرف على إحتياجاته ومتطلباته خلال الفترة القادمة.

٤- كما يؤدي التخصص وتقسيم العمل إلي إمكانية إدخال الميكنة أو الآلية في الإنتاج، إذ لايتصور أن تنوم آلة واحدة بجميع العمليات الإنتاجية بل يكون هناك عمليات إنتاجية متعددة يمكننا من خلالها إدخال الآلية.

---

18) Specialization and Wealth :http:// wwwlibertyhaven.com

٥- كما يؤدي توفير الوقت والجهد الذي يضيع بسبب تغيير الحرفة[١٩].

ثانيا: سلبيات التخصص وتقسيم العمل:

أوضح المعارضون أو المتحفظون على التخصص وتقسيم العمل بعض السلبيات منها:

١- أن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى إصابة الأفراد بالسأم والملل حيث يظل الإنسان في ممارسة عمل معين ويقوم بتكراره طوال الوقت؛ مما يؤدي إلى الرتابة والملل والذي يؤثر بدوره على الإنتاج[٢٠].

٢- أن التخصص وتقسيم العمل قد يؤدى إلى زيادة معدل البطالة فى حالة إذا ما تعرض شخص متخصص فى عملية صغيرة إلى التوقف عن العمل نتيجة لأسباب ما، وهنا تظهر أوجه القصور فى فكرة التخصص وتقسيم العمل القائم على المزايا النسبية فلو أن مصر اتجهت إلى التركيز على الزراعة دون الصناعة وذلك لتوافر الميزة النسبية فى الأولى هنا ستكون النتيجة هى تحول عمال الصناعة المصريين إلى عاطلين حيث أنهم لا يجيدون حرفة الزراعة التى تم التوجه إليها[٢١]. وقد أدى اتساع الأسواق نتيجة تحرير التجارة إلى اشتداد المنافسة الدولية؛ وبالتالي التأثير على المميزات التى كانت تتمتع بها الدول النامية ومنها مصر، حيث قد تأثرت العمالة المصرية فى دول الخليج بالإنخفاض مقرنة بالسنوات السابقة[٢٢].

---

١٩ د. عمر عبد الحي البيلي: المرجع السابق، ٢١٢.

د. عبدالله الصعيدي: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، بدون دار نشر، ١٩٩٢، ص ٤٠.

- P. KROPOTKIN: The division of Labour : http://dwardmac.pitzer.edu/anarchist

٢٠ د. نبيل الحسيني النجار:الإدارة: أصولها واتجاهاتها المعاصرة، الجيزة، الشركة العربية للنشر والتوزيع،١٩٩٣،ص١٠٠-١٠١ .

- SPECIALIZATION: http://www.revisionguru.co.uk/economics/specialization.html

٢١ د. أحمد جمال الدين موسى : العلاقات الاقتصادية الدولى ونظريات التنمية، المنصورة ،، مكتبة الجلاء الجديدة ٢٩٩ ص ٢٤

22 World Bank : Meana Development "Report Investment , and Development in the Middle East and North Africa with world ,2003 p 37

ورغم هذه السلبيات التى تترتب على التخصص وتقسيم العمل إلا إنها لا تنتقص من قيمة الإيجابيات التى تترتب عليه لكن هناك عوامل معينة تؤثر فى عملية التخصص وتقسيم العمل والفائدة المرجوه من ورائها، ولإلقاء مزيدا من الضوء على هذه المبادئ سوف نعرض لها فى المطلب التالي .

المطلب الرابع
حدود التخصص وتقسيم العمل

تتعدد العوامل التى تؤثر فى التخصص وتقسيم العمل نذكر منها ما يلى :

أولاً: اتساع السوق :

يعتبر اتساع السوق هو العنصر الأساسى فى توجه الأفراد نحو التخصص وتقسيم العمل، والتى قد يتجه الفرد فيها نحو التخصص فى جزء من أجزاء العملية الإنتاجية، هذا بعكس السوق الضيقة حيث عدد السكان الصغير فمن الصعب فى هذه الحالة وجود أى نوع من التخصص الدقيق، مثال ذلك بقال القرية فبجانب أنواع البقالة المختلفة يمكن أن يبيع بعض الحلويات أو الملابس أو الحلى، بينما فى المدينة حيث اتساع السوق وكثرة عدد السكان يوجد محلات متخصصة فى هذه الأنواع، كذلك طبيب القرية والذى يطلق عليه ممارس عام يقوم بدور الطبيب والجراح والمولد، هذا بعكس المدينة والتى يوجد بها طبيب متخصص لكل نوع من أنواع الأمراض، وإذا طبق ذلك فى السوق الجماعى حالياً، فإننا سنجد أن هناك عمالاً أو منتجين يقومون بإنتاج جزء بسيط من المنتج، بحيث تتكامل مع الأجزاء الأخرى، والتى قد تكون منتجة فى مصانع أخرى ليست فى البلد ذاتها بل فى بلد آخر، وفى النهاية قد تقوم دولة ما بتجميع هذه الأجزاء وتخرج فى النهاية المنتج الكامل أو المعد للاستهلاك أو للاستخدام .

يتضح مما سبق أن إتساع السوق هو العامل الرئيسى الذى يدفع المنتجين بل والعمال إلى التخصص الدقيق فى جزء من أجزاء العملية الإنتاجية، وذلك استجابة للطلب، مما يدفع المنتجين إلى ما يسمى بالإنتاج الكبير، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية طالما يوجد قوة شرائية تسمح بذلك خاصة فى ظل إنفتاح الأسواق وتحرير التجارة[٢٣]. فاتساع السوق هو الغاية التى سعى إليها أصحاب النظريات الاقتصادية فى التبادل التجارى حيث دعوا إلى تحرير التجارة وفتح الاسواق، لأن أسواقهم الداخلية لم تكن قادرة على إستيعاب القدرات الإنتاجية للمنتجين المحدين لذلك رأو فى الأسواق الخارجية ضالتهم، وبالتالي جاءت دعوتهم إلى ضرورة التخصص وتقسيم العمل الدولى بين أطراف العلاقة الدولية .

---

٢٣) د . عمر عبد الحى البيلى : المرجع السابق ؟، ص٢١٤
د. عبد الله الصعيدى : المرجع السابق، ص ٤٠ .

ونجد تطبيقا لذلك فى قصة سيدنا يوسف عليه السلام حينما طلب من ملك مصر أن يجعله على خزائن الأرض أى على الدولة كلها مما يمكنه من تحقيق غايته ولم يطلب توليه جزء معين أوحتى القرية التى كان يسكنها أبوه واخوته فهو يريد أن يفيد جموع الشعب لا طائفة معينة. هذا بعكس الفكر المعاصر الذى يريد من تحرير التجارة وإتساع الأسواق خدمة فئات محددة وهى الشركات دولية النشاط .

ثانياً: متوسط دخل الفرد:

لا شك أن متوسط دخل الفرد يلعب دوراً مهماً فى التخصص وتقسيم العمل، حيث أنه كلما كان متوسط دخل الفرد مرتفع كان ذلك سببا فى زيادة القوة الشرائية له أى زيادة الطلب؛ والتى تؤدى بدورها لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الحاجة إلي التخصص وتقسيم العمل .

فالواقع العملى يشهد بأن الدول التى يرتفع فيها متوسط دخل الفرد يكون السوق أكثر اتساعاً عن الدول التى يقل فيها دخل الفرد، فاتساع السوق لا يعنى زيادة عدد السكان فحسب بل يعنى زيادة القوة الشرائية لهؤلاء السكان فالسوق الأنجليزى يعتبر اكثر اتساعاً من السوق الهندى برغم أن الأخير أكثر عدداً من حيث السكان، لكن متوسط دخل الفرد الأنجليزى يزيد كثيراً عن نظيره الهندى .

ثالثاً: توافر قدر من رأس المال :

ولا يقتصر على رأس المال المالي فقط بل رأس المال الفني أيضاً حتى تكون هناك إمكانية لتوفير الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج وتدريب العمال عليها، فالدول الرأسمالية بما يتوفر لديها من إمكانيات تتسم باتساع سوقها والتخصص الدقيق للعمال والمنتجين .

رابعاً: نسبة القادرين على العاملين ومستوى تأهيلهم:

لا شك أن تنوع فئات السكان يؤثر تأثيراً واضحاً على إمكانية التخصص فكلما زاد عدد الفئات القادرة على العمل كلما زادات إمكانية التخصص. كذلك مستوى التعليم وتأهيل القوى العاملة يؤثر هو الآخر فى الإتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل .

خامساً: التقدم الفنى والتكنولوجى :

يؤدى التقدم الفنى والتكنولوجى إلى درجة كبيرة من التخصص، حيث ارتبطت الدعوة إلى هذا المبدأ بالثورة الصناعية، ومع التقدم التكنولوجى ازدادت الدعوة إلى التخصص الدقيق؛ ولذلك بدا الإتجاه نحو تفتيت العملية الإنتاجية على مستوى العالم(٢٤).

النتائـــــــــج:

أولاً: إن التخصص وتقسيم العمل موجود منذ خلق الله السموات والأرض وما فـيهن حيث جعل الله كل مخلوق يقوم بدور معين، كما كان ذلك المبدأ واضحاً فى حياة الأنبياء عليهم السلام بدءا من سيدنا آدم وحتى سيدنا محمد ﷺ فقد كان أحد الأسس التى يقوم عليها حيـاتهم. وبالتالى ليس صحيحاً أن هذا المبدأ دعوى مستحدثه على يد أصحاب المـدارس الاقتصـادية الوضعية.

ثانيـاً: إن الهدف من التخصص وتقسيم العمل فى المبادئ الإسـلامية لـيس تحقيـق المنفعه بفئه خاصه كما هو الواقع فى الاقتصاد الحالى، بل يسعى لإفادة الجميع ويتضح ذلـك من قصة سيدنا يوسف عليه السلام .

ثالثاً: إن المنهج النبوى فى حياة الأنبياء جمعياً كان يسعى بداية إلـى تنميـة قـدرات الأفراد، ثم المحافظه عليها، وذلك بوضعها فى المكان الذى يستطيعون فيه إخراج تلك القدرات إلى حيز الواقع، ومن ثم أداء العمل على خير وجه، بل إن المنهج النبوى يحذر من توليه مـن ليس أهلاً لأداء عمل معين، واعتبر ذلك من ضياع الأمانة. هذا بعكس الاقتصـاد الوضـعى الحالى الذى تقوده الدول الرأسمالية فبرغم دعوتها للتخصص وتقسيم العمـل إلا إنهـا تقـوم بمحاولة القضاء على الميزة التى قد تتمتع بها إحدى الدول النامية؛ ثم هى فى المقابل تنصـلت من الإلتزام الواقع عليها طبقاً لاتفاقيات الجات من تقدم المساعدات المالية والفنية للدول النامية لتساعدها على الإندماج فى الاقتصاد العالمى نتيجة تحرير تجارتها الخارجية.

التوصيات:

١ـــ محاولة التمسك بما تتمتع به الدول النامية من مميزات نسبية فى منتجات معينـة؛ وذلك بتوفير الموارد اللازمة للمحافظة على هذه المنتجات وزيادة قدراتها التنافسـية، ومثـال

٢٤) د. محمد سعيد عبد الفتاح؛ الإدارة العامة، الإسكندرية الدار الجامعية، ١٩٨٨ ص ٢٦٨

ذلك صناعة المنسوجات، المصريه التى شهدت تدهوراً فى السنوات الأخيرة برغم ما كانت تتمتع به مصر من ميزة نسبية فى هذه الصناعة على المستوى الدولى وليس على المستوى المحلى فحسب .

٢ـ أنه يجب التنبه لاقتراب فترة السماح الممنوحة للدول النامية ومنها مصر لتوفيق أوضاعها، والتى سوف تنتهى فى أول يناير ٢٠٠٥ مما ينذر باشتداد المنافسه ليس على المستوى الدولى بل على المستوى المحلى أيضاً، سواء في السلع أو الخدمات فإن كانت مصر تتمتع بميزة العمالة الرخيصة فإن السوق المحلية قد شهدت توافداً كبيراً للعمالة الأجنبية التى نافست العمالة المصرية، والتى ستشهد خلال الفترة القادمة تنافساً شديداً فى ظل تحرير الخدمات.

المراجع : باللغة العربية:

١- ابن كثير : قصص الأنبياء، دار البيان العربى، ١٩٨٩ ص ١٧٢، ١٧٣ .

٢- أبو الفضل جعفر الدمشقى: كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة، مطبعة المؤيد ١٢١٨هـ ونص الكتاب موجود كملحق لكتاب السيد محمد عاشور: دراسة فى الفكر الاقتصادى العربى، القاهرة، دار الاتحاد العربى للطباعة ١٩٧٣ .

٣- د. ابراهيم عبد العزيز شيحا : أصول الإدارة العامة، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣م، ص ٢٩٨

٤- د. أحمد جويلى: الإغراق بين التحرش والشفافية، ندوة الأهرام الاقتصادي، ع ١٥٠٨، ١٩٩٧/١٢/١.

٥- د. أحمد جمال الدين موسى: مبادئ الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م.

٦- د. أحمد جمال الدين موسى: العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، المنصورة، مطبعة الجلاء الجديدة، ١٩٩٩م.

٧- د. السيد عبدالخالق: الاقتصاد الدولى والسياسات الاقتصادية الدولية، المنصورة مكتبة الجلاء الجديدة، ٩٦/١٧م.

٨- الحسين الراغب الأصفهانى: الذريعة إلى مكارم الشرعية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ، (١٩٨٠م) مشار إليه د. رفيق يونس الحصرى فى الفكر الإسلامى قراءات فى التراث، جدة، مركز النشر العلمى، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٩٩م، ص ١٠٧.

٩- القاضى أبى بكر العربى: العواصم من القواصم فى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ ، وزارة الشئون الإسلامية ، المملكة العربية السعودية. ١٤١٨هـ.

١٠- د. عبد الهادي النجار: الإسلام والاقتصاد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣.

١١- د. رضا عبدالسلام : محددات الاستثمار المباشر فى عصر العوامل ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر رسالة دكتوراه؛ جامعة اويستر، المملكة المتحدة ، ٢٠٠٢م .

١٢- د. عمر عبد الحى لبيلى: محاضرات فى مبادئ الاقتصاد، بدون دار نشر، ٩٦ /٩٧

١٣- د. عبد الفتاح قنديل & د. سلوى سليمأن : مقدمة فى علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، ١٩٩٤/٩٣ .

١٤ - د. عبدالله الصعيدي: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، بدون دار نشر، ١٩٩٢م.

١٥- د. محمود محمد نور: الاقتصاد الإسلامى، مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٨.

١٦ـ مقدمه بن خلدون : طبعة دار الشعب القاهرة ١٩٧٠ .

١٧- الشيخ محمد الغزالي: الإسلام والطاقات المعطلة، نهضة مصر، ١٩٩٨، ص٤٤.

١٨- د. فؤاد موسى : مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر، منشأة المعارف ، ١٩٨٠.

١٩- د. نبيل الحسيني النجار: الإدارة: أصولها واتجاهتها المعاصرة، الجيزة، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

٢٠- د. محمد سعيد عبد الفتاح؛ الإدارة العامة، الإسكندرية الدار الجامعية، ١٩٨٨ .

المراجع : باللغة الأنجليزية:

1- SPECIALIZATION:
http://www.revisionguru.co.uk/economics/specialization.html

2 - World Bank : Mean Development "Report Investment , and Development in the Middle East and North Africa with world ,2003 p 37

3- Specialization and Wealth: http:// wwwlibertyhaven.com

4- P. KROPOTKIN: The division of Labour:
http://dwardmac.pitzer.edu/anarchist

5) Specialization, Firms and markets: The division Of Labour between and with Law Firms,
http: ilideas.re pecorg/p/ceprdp Harnessing The forces Of Glo BaliZation
http: // www.fin.gc.ca/news99-084-2e/- html